تجارة السلاح فى عهد الشيخ مبارك الصباح
١٨٩٦ ـ ١٩١٥م

بقلم الدكتورة / فتوح الخترش(*)

تمهيـــد :

ان تأسيس الدول واستمرارها رهين باستمرار القوة ، وأن الكتابات الغربية تستبيح لدول الغـــرب المزيد من التسلح فى الوقت الذى تنكره على غيرها ٠

ويهمنا هنا ـ حتى لا يتشعب بنا البحث عن الاطار المحدد لهـــذه الدراسة ـ أن نبرز حقيقة لا جدال فيها ، وهى أن الدول الأوربية وخاصة بريطانيا ـ فى الفترة التى نحن بصدد الحديث عنها ـ وقفت بالمرصاد لامارات الخليج بالذات لمحاربتها وتدمير قوتها الوطنية الفتية ، اذ ادعت أن مركز تجارة الســلاح هو منطقـــة الخليج وأن حكامها يشجعون تلك التجارة المحرمة ، ونست بل تناست أن رعاياها ورعايا الدول الأوربية الأخرى هم أصلا تجار السلاح الذين يبيعونه بدورهم الى تجار السلاح المنتشرين فى المنطقة ٠ ولقد شعر أرباب تجارة السلاح أن حكام المنطقة بحاجة اليه للحفاظ على حكمهم والدفاع عن أراضيهم ، واقـــرار الأمن والسلام فى مناطقهم ، خاصة اذا تعلق الأمر بامارة مثل امارة الكويت ، حيث تجمع المصادر على أن الشـيخ مبـــارك هو مؤسســـها الحقيقى (١٨٩٦ ـ ١٩١٥م) ، الذى عاش منذ توليه الامارة وحتى غادر الساحة فى توتر وصراع على العـديد من الجبهات الداخلية والخارجية ، على النحو الذى سنتناوله بالتفصيل فى هذه الدراسة ٠

وعندما ندقق النظر فى قضية تجارة السلاح فى منطقة الخليج على وجه العموم وفى الكويت ابان حكم الشيخ مبارك على وجه الخصوص ،

(*) قسم التاريخ ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت ٠

لا يمكن لمؤرخ منصفأن ينكر أو يتجاهل استحالة الفصل بين هذهالتجارة وبين الوجود البريطانى فى الهند وأفغانستان • منذ أن أحكمت بريطانيا سيطرتها على هذه المناطق ، كما سنرى فيما بعد •

وعندما تتبدى أمامنا الصورة الكاملة لشخصية الشيخ مبارك كمؤسس دولة من الطراز الأول ، وكداهية سياسى من نوع فريد ، حتى لقد وصف بأنه كان حاد المزاج شديد البأس ، كثير التقلب ، فيه شىء من الأســـد وأشياء من الحرباء ، بدوى الطبع ، حضرى الذوق ، تارة يحبه الخصم وطورا يجامله ، كان كريما جوادا ، بل ومسرفا يسترســـل الى البذخ والترف ، ويقدم بعد حبه للمجد نواعم العيش ونوافـــله على كل شىء سواها • أما سيفه فكان مثل سياسته ذا حـــدين ـ وكان يلقب بالحواقة « من حاق ومرادفاتها مثل دار ولف ، أى ما يراد به السير على عكس الخط المستقيم ، نصف عمله سر لا يدركه سواه ، والنصف الآخر خدعة ماهرة أو خدع كثيفة مدلهمة »(١) ، عندما تتضح لنا هـــذه الصـورة المثيرة لهذا القائد الفذ ، فهل من المبالغة فى شىء أن نميل الى القول أنه كان يسعى من وراء تجارة السلاح وتصديره الى دعم القوى المناضلة ضد بريطانيا فى آسيا عسى أن يكون فى ذلك ما يجبرها على التساهل معه ومحاولة كسب وده تأمينا لطـــريق مواصـــلاتها الى « درة » أمبراطوريتها فى الهند ، وفى مواجهتها لنضال الأفغان والهنـــود من أجل الحرية ؟

وحتى اذا جردنا قضـية تجارة الســـلاح من هذه الجوانب جميعا واقتصرنا على تناولها كمجرد عملية للشراء والبيع وتحقيق الربح ، فما هى الغضاضة فى أن يمارس الشيخ مبارك هذا النوع من النشاط ، وهو يتصدى لبناء دولة تكاد أن تكون بلا موارد حقيقية ، وفى الوقت الذى يمارس فيه غيره من الحكام نفس النشاط سرا أو عـــلانية ، الى جانب العديد من الشركات الأجنبية المتخصـــصة فى تجارة الســلاح ، والتى لا تتورع عن شىء تحقيقا للأرباح على حساب سكان المنطقة •

بهذا التمهيد ، نكون قـــد حـــددنا ـ فى نفس الوقت ـ العناصر الأساسية لهذه الدراسة والتى نركزها فى عنصرين أساسيين :

أولا : تجارة السلاح فى منطقة الخليج ٠

ثانيا : أسباب اهتمام الشيخ مبارك بتجارة السلاح ٠

أولا : تجارة الســـلاح فى منطقة الخليج

لفتت تجارة السلاح فى منطقــة الخليج أنظار الحكومة البريطانية فى لندن وفى الهند ، لأول مرة أثناء الحرب الأفغانية الثالثة ١٨٧٩ ـ ١٨٨٠م وفى عام ١٨٨٠م ثبت بما لايدع مجالا للشك أن كميات كبيرة من الخوذات المصدرة من الهند الى فارس وقعـــت فى أيدى الأفغانيين فى هيرات وغيرها من المواقع(٢) ٠ وهنــا أدركت حـــكومة الهند الأهمية السياسية والعسكرية للقضية ، فأصدرت تعليماتها الى حـكومة بوبمباى بالتوقف عن اصدار تراخيص تصـدير الأسـلحة والذخائر الى موانىء الخليج ٠ وفى شهر أكتوبر من نفس العام أعلنت حكومة الهند انذارا جاء فيه أنها قررت مصادرة الأســلحة والذخائر المتجهة الى الخليج فى الموانىء الهندية ، وسرعان ما اقتنعت السلطات الفارسية وعلى رأسها الشاه بأهمية القضية وخطورتها(٣) من وجهة النظر الفارسـية البحتة « تحت ضغط القـــلاقل الداخلية » أعلنت قانون عدم مشروعية عمليات الاستيراد فى عام ١٨٨١ وسرى هـــذا القانون ابتـــداءا من أول يوليو ١٨٨١م ٠

ومن أول رواد تجارة السلاح فى بوشهر شركة أ٠ب٠ج مالكولم ، وهى فارسية أرمنيـــة بدأت عملياتها فى عـــام ١٨٨٤م ، تحت حماية الحكومة البريطانية ، ثم تبعتها الشركة الفرنسية الانجليزية « فرانسيس وتايمز وشركاهم » ، وهى أول مؤسسة ظهرت فى بوشـهر عام ١٨٨٧م لبيع السلاح ونتيجة لظهـــور تلك الشركات فى بوشـــهر بدأت تتعامل بالأسلحة على نطاق محدود فى البداية ، وحصلت منها على فوائد كبيرة مما جعلت بقية الشركات فى الخليج تتبع خطواتها ، وخاصة أن منـع تجارة السلاح فى فارس ، برهن على عـــدم فعاليته وتأثيـره ، فنمت التجارة فى بوشهر نموا واسعا بتشجيع سلطات الجمارك الفارسية التى رغم خطورتها على الضرائب المفروضة ، اعتبرت التجـــارة غير مخالفة

للقانون ٠ وترتب على هذا أن أصبح رجال القبائل فى فارس وعربستان مسلحين ببنادق أفضل من الجنود الفرس(٤) ٠

وحين تفاقم خطر تلك التجارة ، اضطرت الى أن تثير مشكلتها فى مؤتمر عقد من أجل مناقشة موضوع الأسلحة فى شـــهر يوليو ١٨٩٠م ، حيث أعلنت كل من الولايات المتحدة وهولندا استعدادهما للتنازل عن حقوقهما بالنسبة لتجارة الأسلحة اذا ما نهجت بريطانيا وفرنسا نفس السبيل(٥) ٠

وكذلك وجه المؤتمر بقراره العام ضربة قاصمة لتجارة السلاح على الساحل الشرقى للقارة الأفريقية ، وبالأحص زنجبار ، وفى الوقت نفسه تبنت بريطانيا قراراته بصفة رسمية فى الثانى من أبريل ١٨٩٢م ٠

ولقد ازدهرت تجارة السلاح فى المنطقة منذ عام ١٨٩٠م حين وردت الى الخليج كميات كبيرة من الذخيرة والعتاد بعد أن منع مؤتمر ١٨٩٠م السلاح عن أفريقيا ٠ وقامت سفن الحرب الأوربية تحاصر الساحل الشرقى الأفريقى حتى لا تصله الأسلحة ، فاتجهت التجارة بعد ذلك الى مسقط ، حيث وجدت طريقها الى الخليج ٠

وأصبحت مسقط من أكبر أسواق السلاح ، وقدر عدد الأسلحة النارية التى وصلت الى ميناء مسقط بمالا يقل عن ١١ر٥٠٠ قطعة ، وصل جزء كبير منها على ســـفن تابعة لســـلطان زنجبار(*) ٠ ثم ما لبث أن بدأ الشحن المباشر من أوربا الى موانىء الخليج ٠ وأصبحت منطقة الخليج سوقا لقبائل أفغانستان والمناطق الشمالية الغربية من الحدود الهنـــدية يستعملونها فى حروبهم القبلية ، وفى مقاومة السلطات الموالية للانجليز فى المنطقة ، وقد ظهر هـذا جليا منـــذ عام١٨٩١م(٦) ٠ ولقد حاولت بريطانيا فى أواخر ١٨٩٠م منع مرور شحنات الأسلحة الى كراتشى ، تلك التى كانت فى طـــريقها الى جوادر التى كانت تتبع آنذاك سلطان مسقط ، ثم أعيد تصدير أكثر من نصفها الى الكويت والبحرين وبعض موانىء الخليج الأخرى ، أو هربت الى الأراضى التركية والفارسية حيث غمرت المنطقة كلها تدريجيا بأحدث الأسلحة ، مما جعل حكومة الهند

تعقد اتفاقية مع سلطان مسقط لمنع تجارة السلاح فى جوادر منـــذ عام ١٨٩١م ٠

وبالرغم من ذلك واصلت تجارة السلاح فى مسقط ازدهارها بعـد عام ، وكانت محل اهتمام زائد من جانب سلطان مسقط ، نظرا لما يحصل عليه منها من أرباح نتيجة للرسوم المفروضة عليها ٠ وبلغت هذه التجارة ذروتها فى حوالى عام ١٨٩٥م ، حتى قدر حجم واردات مسقط فى عام ١٨٩٥ ـ ١٨٩٦م بنحو ٤٣٥٠ بنـــدقية ، ٦٠٤٠٠٠ خرطوشة ، ثم قفز حجمها فى عام ١٨٩٦ ـ ١٨٩٧م الى حوالى ٢٠٠٠٠ بندقية ومعها العدد المناسب من الخراطيش ٠

أما فى فارس فقد جددت حكومة الهند مع شـــاه فارس فى عام ١٨٩١م اتفاق ١٨٨١م الذى ينظم الاتجار بالسلاح ٠ ورغم ذلك فان تجار السلاح فى فارس لم يلتزموا بتطبيق الاتفاق بشكل مطلق ، بل انهم واصلوا التوسع فى تجارة السلاح ، حتى بلغ حجم ما استورده تجار السلاح فيما بين عام ١٨٩٢م وعام ١٨٩٣م حوالى ١٠٠٠ بندقية ، وكان مصـــدرها الكويت ٠ وفى عام ١٨٩٣م ، كانت الأسلحة تصل مهربة من لنـدن الى فارس بعد استخدام ميناء مسقط كستار ، وقد ضبطت فى بوشهر بناء على أمر الحكومة الفارسية ، واستمرت هذه العمليات فى عام ١٨٩٥م ، حيث وصلت الى بوشهر شحنة ضـخمة من الأسلحة بطـــريق البحر ، فتمت مصادرتها على أيدى السلطات الفارسية ٠

والواقع أنه رغم كافة المحاذير ، كانت الأسلحة تشق طريقها بسهولة الى فارس بعد تقديم الرشاوى للموظفين الفـــرس ، وبعض العاملين فى الشركات الأجنبية ، ومنهم العديد من رعايا بريطانيا(٧) ٠

وفى عامى ١٨٩٦ و ١٨٩٧م ، تقدمت تجارة السلاح فى ميناء بوشهر تقدما ملحوظا حتى قدر عدد البنادق الواردة اليها بما لا يقل عن ٢٠٠٠٠ فى عام ١٨٩٧م ، وقد حصل عليها الحاكم المحلى رسوما بنسبة تتراوح من ٨٪ الى ١٠٪ من قيمتها ٠ كما تحولت شيراز الى مركز للتوزيع تعتمـد عليه بوشهر ٠ وشهدت هذه الفترة أيضا تحول البحرين الى سوق هامة

للسلاح بعد أن كانت سوقا ثانوية(٨) . وتركزت تجارة السلاح فى مسقط آنذاك فى النوع الذى يعمر من قاعدته(٩) . أما النـــوع الذى يعمر من فوهته فكسدت تجارته ، واتجهت الى نجد وفارس ، بينما أعيد شحن الجانب الأكبر منه الى عمان والبحرين وقطر والكويت .

وفى أواخر عام ١٨٩٦م ، أدركت السلطات الانجليزية فى الهنـــد أن ٦٠٪ من الأسلحة الواردة الى منطقة الخليج تشق طريقها الى فارس ، وأن حوالى ٢٥٪ منها يتجه الى الأقاليم الخاضعة للحـــكومة التركية فى الخليج ، بينما تمتص البـــلدان العـــربية غير الخاضـــعة لتركيا ١٥٪ منها(١٠) .

وعندما نشبت الحركات الثـــورية القبلية فى عام ١٨٩٧م ، على الحدود الهندية الأفغانية ، ترددت الأقاويل بأن القبائل تحصل على جزء من الأسلحة من الخليج وتحركت الحكومة الفارسية لمواجهة الموقف وأيدت المقترحات التى تقدم بها البرياطنيون فى هـــذا الصدد بتنفيذ قانون ١٨٨١م ، الخاص بمصادرة مخازن الأسلحة المستوردة الى بوشهر بطريقة غير شرعية .

وفى ١١ ديسمبر ١٨٩٧م ، أعلنت الحكومة الفارســـية أنها أعطت أوامرها الخاصة بمصادرة وتفتيش السفن البخارية التى تشتغل بالتجارة وترفع العلم الفارسى ، من قبل الســـفن الحربية الانجليزية ، بحثا عن الأسلحة والذخائر(١١) . وبناءا على التفاهم البريطانى ـ الفارسى ، جرى الاتصال بسلطان مسقط بواسطة المقيـــم الســـياسى بالخليج ، كى يحذر رعاياه من التصدير المحظور للأسلحة الى فارس ، وكذلك تخويل السفن الحربية البريطانية سلطة البحث عن السفن البريطانية والفارسية والعمانية فى المياه الاقليمية ، وأن تفوض فى مصادرة الأسلحة والذخائر المملوكة للرعايا الانجليز والفرس والعمانيين التى توجد على ظهر السفن المتوجهة الى فارس(١٣) . الا أن سلطان مسقط حاول أن يجارى بريطانيا فى تنفيذ بنود الاتفاقية التى وقعها بطـــريقة فاترة ، فأصدر أمرا بمنع التصدير من مسقط الى سواحل شرق أفريقيـــا ، ولكنه لم يقل بتفتيش

السفن العمانية وهو أكثر اجراءات المنع نفعا ، وفى الوقت نفســه أثار سلطان مسقط مسألة نقص حصته من دخل الجمارك اذا حدث تدخل فى تجارة السلاح • ونتيجة لذلك ظل الوضع كما هو وأصبحت القضية قضية ميتــة(١٣) •

وفى عام ١٨٩٥م ، تعرضت البحرين لتهديدات من جهة البر من قبل تجار السلاح فى البحرين ، ولم يكن بالامارة الا ١٠٠ بندقية ، مع العــلم أن الشيخ عيسى بن على آل خليفة لم يكن مقتنعا بضعف مركـز البحرين ، وفى شهر يناير ١٨٩٦م ، أصدر اعــــلانا غير واضح بمنع استيراد الأسلحة النارية فى البحرين ، ومعاقبة من يخالف ذلك • الا أنه استثنى وزيره عبد الرحمن بن عبد الوهاب من قرار المنع ، بشرط عـدم جواز بيع الأسلحة فى البحرين وقطر والساحل العربى فيما عدا ساحل عمــان(١٤) •

وقد نقل الوزير امتيازه الى الآغا محمد رحيم ـ الذى يعتبر من أكبر تجار السلاح فى البحرين ، وفى الوقت نفسه كان يمثل الوكيــل المحلى للوكالة الانجليزية فى البحرين ، والذى نقل بدوره الامتياز كلية فى الحال الى الشركة التجارية التى يملكها فرانسيس وتايمز وشركاهم، والتى فتحت لها فرعا فى البحرين عام ١٨٩٥م ، بمقتضى هذا الامتياز تعهد الوزير عبد الرحمن بتقديم كمية من الأسلحة والذخائر للشيخ عيسى الى جانب دفع ضريبة جمركية عينية بنسبة ثلاث بنــادق من كل ١٠٠ بندقية ، و ٢٠٠ طلقة لكل بندقية ، وقد قدرت أرباح الشركة فى منتصف عام ١٨٩٧م ، بما لا يقال عن ٤٠٠٠٠ جنيها •

وزادت حركة تجارة الســلاح فى البحــــرين حتى قفزت قيمة الصادرات من ١٤٨٥٠ روبية فى عام ١٨٩٤م ، الى ٩٥٠٠٠ روبية فى عام ١٨٩٥ ـ ١٨٩٦م(١٥) ، ثم الى ١٤٢٨٨٠ روبية فى عام ١٨٩٦ ـ ١٨٩٧م ، ٤٦٧٧٩٠ روبية فى عام ١٨٩٧ ـ ١٨٩٨م • وواصلت شحنات الأسلحة طريقها من البحرين الى بوشهر ومسقط أكثر من مرة ، الا أن أغلبها كان يباع للوافدين من بندر عباس ، ولنجة ، وبوشهر ، والمحمرة

على الساحل الفارسى للخيج ، وكذلك للمشترين من الكويت ونجـــد وعمان على الساحل العربى ٠

وفى أبريل من عام ١٨٩٧م ، انزعج شيخ البحـــرين من تعاظم السلاح وذلك لعدم الالتزام بشرط الامتياز ، وبعد شد وجذب وصراع مع الشركة الفارسية الانجليـزية ، احتجـــز الشيخ جميع ممتلكات الشركة « فرانسيس وتايمز » من الأسلحة نتيجة للمنافسة الضارية التى نشبت ، ونتيجة لعدم الالتزام بتنفيذ شروط الامتيار التى تنص على حظر بيع الأسلحة فى البحرين ، ولكن الحكومة البريطانية فى الهند لم تشجع هذا المسلك الذى أقدم عليـــه الشيخ عيسى بن على ، وانتهى الأمر فى أبريل ١٩٠٦م ، باعادة الأسلحة الى الشركة ، ولكن بعد أن أصاب التلف معظمها(١٦) ٠

وأمام تعاظم حركة تجارة السلاح فى الخليج ، رأت حكومة الهند أن تعقد اتفاقيات ومواثيق مع حكام وشيوخ الخليج ، تستطيع من خلالها أن تمنع أو تتغاضى عن هذه التجارة حسب الأوضاع السياسية فى المنطقة وقد عقدت اتفاقية ١٨٩٨م ، مع شيخ البحرين ، ومع شيخ الكويت عام ١٩٠٠م ، وشيوخ الساحل المهادن عام ١٩٠٢م ، ولم تستثن الا امارة قطر لوقوعها تحت السيطرة التركية(١٧) ٠

أما بالنسبة للبحرين فقد أصـــدر الشيخ عيسى فى مايو ١٩٠٠م ، قرارا يحظر فيه استيراد الأسلحة على أراضيه للســـيطرة على تجارة السلاح ، الا أن دوافع الشيخ عيسى كانت أبعد ما تكون عن الـــكرم ، فوفقا لما يصدره هو من مراسيم وقرارات كان يستطيع أن يحصل ما قيمته ١٢٠٠٠ جنيها من الأسلحة من وكلاء « فرانسيس تايمز وشركاهم » ، ويمكننا أن نلاحظ أن اتفاقية منع السلاح التى عقدتها حكومة الهند مع شيوخ الساحل المهادن تختلف عن مثيلاتها التى عقدت مع مسقط وفارس، حيث نصت حكومة الهند فى اتفاقها مع مسقط وفارس على أن تصادر السفن التى تحمل السلاح والتى ترفع العـــلم أو الهوية الفارســـية أو العمـــانية(١٨) ٠

أما اتفاق حكومة الهند مع شيخ الساحل المهادن الذى يقضى بحظر استيراد الأسلحة والذخائر الى اماراتهم وكذلك بالنسبة لتصديرها ، فقد خول شيوخ الساحل السفن الحربية التابعة لحكومة الهنـــد البحث عن السفن وتفتيشها فى المياه الاقليمية لسواحلهم ، ومصادرة ما يوجد على ظهرها من أسلحة وذخائر ٠

وأثارت عمليات مصادرة الأسلحة فى مسقط والبحرين والساحل العمانى سخط التجار والشركات البريطانية ، وانهال سيل من الشكاوى والاحتجاجات على وزارة الخارجية البريطانية فى لنـــدن ، وتحملت شركات التأمين البريطانية جزء من الخسائر(١٩) ٠

وبذلك استطاعت حكومة الهند أن تحمى نفسها ونفوذها فى الهند بوضع هذه الخطة المحكمة لتمنع تلك التجارة ، وزيادة فى المنع قامت حكومة الهند باتخاذ سياسة حرق السفن الحاملة للسلاح حتى تتحول هذه التجارة الى عمل مكلف بســـبب خسائر النقل ، لهذا نجـد أن التجار العرب فى الخليج أوقفوا هذه التجارة خوفا على قواربهم ؛ وهى مصدر رزقهم الرئيسى ٠

ثانيا : أسباب اهتمام الشيخ مبارك بتجارة السلاح

لم يشهد لهذه التجارة أى نشاط يذكر فى الكويت الا بعد أن تولى الشيخ مبارك الصباح الحكم عام ١٨٩٦م ، ويعتقد أن خوف شيخ الكويت السابق من تدخل الأتراك جعله لا يتساهل فى عمليات فتح بلاده كسوق رئيسى فى منطقة أعالى الخليج ٠ ولكن بعـــد أن تولى الشيخ مبارك اهتم بتلك التجارة بل وشجعها حيث انه تولى فى وقت حرج ، ليس فى تاريخ العرب فحسب ، بل فى تاريخ العالم بأسره ٠ فعصر الشيخ مبارك يواكب نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ٠ وقد شهدت هذه الفترة ذروة النجاح الاستعمارى لدول أوربا ، ثم تفكير تلك الدول فى اقتسام تركة رجل أوربا المريض ، الدولة العثمانية ، كما شهدت بداية الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من صراعات على تركة الدولة العثمانية، ولما كانت أغلب البلدان العربية تخضع آنذاك للدولة العثمانية ، ومهما كان هذا الخضوع اسميا فى بعض الأحيان ، كان لابد للكويت وهى جزء

لا يتجزأ من شبه الجزيرة العربية ، أن تتأثر بكل ما يحاك من مؤمرات على حياة الرجل المريض ، وبكل ما يخطط له من مشروعات عن النفوذ الأوربى الى هذه البقاع .. الا أن تتبع الصراعات الأوربية فى الكويت ، والتى تمثلت أطرافها فى بريطانيا وفرنسا ، وألمانيا ، حيث كانت ألمانيا تدرس بكل جدية اتخاذ الكويت موقعا لنقطة نهاية خط سكة حديد برلين ـ بغداد . وكذلك روسيا التى كانت تتطلع لمد نفوذها على الكويت . كل ذلك يلقى الضوء أيضا على بعض جوانب قضية تجارة السلاح ، وموقف الشيخ مبارك منها . وان كان الدخول فى تفاصيل هذه الصراعات يبتعد بنا عن مجال هذه الدراسة الا أننا نكتفى بالتوقف قليلا عند تلك الأحداث المحلية التى هزت الشيخ مبارك داخل وخارج الكويت والتى أجبرته على الاهتمام بتجارة السلاح للكسب المادى والعسكرى ، فمن الناحية المادية أتاحت مكاسب مالية مغرية وصلت فى ذلك الوقت الى أربعة جنيهات استرلينية على كل قطعة من السلاح ، بالاضافة الى جنيهين للضريبة العامة (٢٠) .. أما الجانب العسكرى ، فقد اهتم الشيخ مبارك بتجارة السلاح وذلك ليتفادى الضغط التركى الذى تعرض له فى بداية حكمه ، بمساعدة أبناء شقيقه محمد وجراح وقريبهم يوسف الابراهيم(*)

ولقد إستعان يوسف الابراهيم بالسلطات العثمانية فى البصرة متمثلة بواليها حمدى باشا الذى أيد وحالف يوسف الابراهيم للتخلص من الشيخ مبارك . والواقع أن السنوات الثلاث الأولى من حكم الشيخ مبارك كانت أحرج سنين حكمه الذى يقارب العشرين عاما ، فقد واجهته أحداث كثيرة ومهمة من قبل أعدائه وعلى رأسهم يوسف الابراهيم وعدوه الثانى اللدود الأمير عبد العزيز بن الرشيد أمير حائل .

فأول محاولة قام بها خصمه العنيد يوسف الابراهيم تتمثل فى تجهيزه حملة بحرية خرجت من هنديان فى عربستان على الساحل الفارسي فى أواخر يونيو من عام ١٨٩٧م متجهة الى الكويت ، الا أن هذه المحاولة باءت بالفشل .. واستمر خطر التهديد بغزو الكويت قائما من قبل السلطات العثمانية متمثلة بيوسف الابراهيم بقية عام ١٨٩٧م ،

ثم طوال عام ١٨٩٨م ، ولكن معظمها باء بالفشل • شعر يوسف الابراهيم بفشله الذريع فى البصرة ، فتوجه الى حائل للاقامة فى ضيافة الأمير عبد العزيز بن الرشيد ولحقه أبناء القتيلين محمد وجراح ، ويبدو أن ابن الرشيد تبنى قضيتهم بالعودة الى حكم الكويت ، كما كان يسعى للتخلص من الشيخ مبارك الذى كان يستضيف الأمير عبد الرحمن بن فيصل آل سعود وأبناءه منذ عام ١٨٩٢م ، وكان الأمير عبد الرحمن خصما لدودا لابن الرشيد الذى انتزع منه ملك أجداده وآبائه آل سعود فى نجد • وفى صيف عام ١٩٠٠م ، بدأت المناوشات بين الشيخ مبارك وحلفائه ، وبين الأمير ابن الرشيد ، كما أغار سعدون باشا - أمير قبائل المنتفق - فى الوقت نفسه على نواحى شمر ، ربما بايعاز من الشيخ مبارك الذى كان يساند غارة قام بها الأمير عبد العزيز بن الأمير عبد الرحمن الفيصل على نجد ، وذلك فى شهر أغسطس سنة ١٩٠٠م، وفى شهر سبتمبر أمد الشيخ مبارك الأمير عبد العزيز بن سعود ، بنجدة طلبها أثناء تلك الغارة ، ثم انضم الشيخ مبارك بنفسه فى شهر أكتوبر الى صفوف قوات الأمير عبد العزيز بن سعود ، ولكن والى البصرة محسن باشا تمكن من حقن الدماء ، والفصل بين القوات المتحاربة ، عن طريق وساطة السيدين حامد وطالب النقيب(٢١) •

ولكن هذا الصلح لم يكن يروق للشيخ مبارك لأنه كان على يقين بأن الأمير عبد العزيز بن الرشيد سيواصل مؤامراته من أجل اعادة أبناء القتيلين جراح ومحمد الى حكم الكويت ، خاصة وقد نزلوا ، هم ويوسف الابراهيم فى حائل تحت حماية الأمير ابن الرشيد ، وهنا قرر الشيخ مبارك أن يمسك بزمام المبادرة ، وأن يغزو ابن الرشيد في عقر داره • ففى شهر سبتمبر ١٩٠٠م ، توجه الشيخ مبارك والأمير عبد العزيز بن سعود على رأس جيش قوامه عربان العوازم ، والرشايدة ، ومطير ، والعجمان ، وبنو هاجر ، وبنو خالد ، ونحو ألف من أبناء مدينة الكويت لغزو ابن الرشيد فى نجد وشمر ، واستولت القوات الغازية على نجد دون مقاومة تذكر ، ونصب الشيخ مبارك الأمير عبد العزيز بن سعود حاكما على الرياض ، وعندما تقدم الجيش الغازى صوب حائل من أجل فتح منطقة شمر ، تمكن الأمير ابن الرشيد من الحاق الهزيمة بالشيخ

مبارك فى الصريف ، فاضطر للانسحاب من المعركة مع فلول قواته فى ١٧ مارس ١٩٠١م ، بعد أن خسر أغلب قواته من أبناء مدينة الكويت الذى قدر قتلاهم بحوالى ٧٠٠ رجل(٢٢) .

إن هزيمة الشيخ مبارك فى معـــركة الصريف أنهت أحـلامه فى السيطرة على نجد والتخلص من خصمه اللدود ابن الرشيد ، وان كان من السهل الربط بين ما تعرض له الشيخ مبارك وحكمه فى الداخل من مخاطر ، والتي وصلت الى ذروتها فى هزيمة الصريف ، وبين موقفه من تجارة السلاح ، وبذله كل جهد للحصول عليه علانية أو خفاء ، أى بمطالبة حكومة الهند بتزويده بالمزيد من السلاح ، وفى الوقت نفســه يقوم باستيراده سرا من مناطق بيع السلاح مع العلم أنه وقع اتفاقية فى شهر مايو ١٩٠٠م ، تحظر استيراد وتصدير السلاح ، تمشيا مع أهداف حكومة الهند العامة لمنع انتشار هـــذه التجارة فى الخليج . وان كانت الحكومة البريطانية فى لندن لم تحط علما بهذه الخطوة للحصول على موافقتها ، الا أنها أقرت ما تم التوصل اليه لأنه يمثل اعلانا من طرف واحد فحسب ، وان كانت اشترطت عدم تقديم أى مساعدة لتطبيق الحظر الا بموافقة لندن ولم يكن لهذا الحظر وزنا كبيرا على المدى القصير ، فالسفن الكويتية كانت ترفع العـــلم التركى كالمعتاد ، ولم يكن هنـاك جدوى من تتبعها فى الميـــاه الاقليمية الكويتية فى ذلك الوقت(٢٣) . ولكن ظل للاتفاق أهمية ليطبق فى المستقبل .

وتتيجة لذلك لم يتلزم الشيخ مبـــارك بتطبيق نصـــوص اتفاقية ١٩٠٠م ، بل بدأ يتهرب من شروطها باستخدامه وسائل مختلفة ، من أهمها رفع العلم التركى تخلصا من تفتيش السفن البريطانية ، لأن الدولة العثمانية لم تدخل فى اتفاقية مباشرة مع بريطانيا تنص على تفتيش السفن العثمانية .

ولهذا استخدم الشيخ مبارك العلم التركى لأنه طبق المبدأ الدولى الذى ينص على أن « العلم يغطى البضائع » فبينما كان الموقف يتأزم بين الدولة العثمانية وبريطانيا حـــول مسـألة الكويت ، وكانت العـلاقات البريطانية مع الشيخ مبارك فى طريقها الى التقدم ، وان كان الشيخ

قد تعهد فى شهر مايو ١٩٠٠م ، بأن يمنع حـــركة مرور الأسلحة الى الكويت ، وأن يسمح للسفن البريطانية بتفتيش ومصادرة السفن المشتغلة بتلك التجارة ، الا أن حكومة الهند أخذت تتساهل فى تصدير الأسلحة الى الكويت بالذات على خـــلاف الحال مع غيرها من امارات الخليج الأخرى التى عقدت معاهدات مشابهة ـ كما ذكرنا ـ ويرجع ذلك الى أن حكومة الهند كانت تخشى اذا ما تشددت فى منع استيراد الأسلحة الى الكويت أن تتيح الفرصة للأتراك لتدعيم مراكزهم ، فضـــلا عما كان يتعرض له الشيخ مبارك من تهديدات الأمير ابن الرشيد حاكم حائل ، كما كانت حكومة الهند تهدف من ناحية أخـــرى ، الى مساعدة الأمير عبد العزيز بن سعود أمير نجد الذى كان فى أمس الحاجة للسلاح بعـد استعادته لامارة الرياض فى عام ١٩٠٢م عن طريق حليفه الشيخ مبارك حتى يتمكن من اضعاف سيطرة العثمانيين فى وسط نجد ، وأيضا فى سواحل الخليج ، ويتجلى ذلك فى التعليمات التى بعثت بها حـكومة الهند بعدم تدخل المقيم السياسى البريطانى فى الخليج فى حركة مرور الأسلحة الى الكويت لفترة معينة(٢٤) . ونتيجة لتدفق الســـلاح فى وسط نجد عن طريق الكويت ، استطاع الأمير عبد العزيز بن سعود أن يفتح شقراء ، وثرمداء والزوضة ، وسائر مدن سدير . وقد أصبح جيشه يصل الى ١٠٠٠ جندى ، وكان فى حاجة ماسة الى الذخيرة والسلاح لتكملة فتوحاته فى وسط الجزيرة وفره له الشيخ مبـــارك وابنه الشيخ جابر(٢٥) ، وذلك بسبب تساهل حكومة الهند البريطانية بحركة مرور الأسلحة للكويت فى هذه الفترة الحرجة بالذات .

أما بالنسبة للشيخ مبارك فقد واجه فى نفس العام أحداثا جديدة من قبل يوسف الابراهيم ومن الأتراك أنفسهم ، حيث أن يوسف الابراهيم بدأ يحرض أنصاره على مهاجمة بدو الكويت النازلين بالقرب من صفوان وسلب مواشيهم وأغنامهم(٢٦) بموافقة من السلطات العثمانية . كما قام رجاله بهجوم مباغت على منطقة الصبية ، استولوا خـــلاله على عدد غير قليل من الجمال الكويتية . ولكن هذه الاعتداءات لاتقاس فى خطورتها بما كانت عليه الهجمة المفاجئة التى دبرها يوسف الابراهيم لغزو مدينة الكويت نفسها من جهة البحر . ففى خريف ١٩٠٢م ، جهز

يوسف الابراهيم عددا كبيرا من رجاله وأعدهم لدخـول مدينة الكويت نفسها خلسة من أجل الاستيلاء على الكويت ، وذلك بأن أعد جماعة من عرب الشريقات المقيمين على الساحل الفارسى للتحرك برئاسة عذبى بن محمد الصباح ، وابن عمه حمود بن جراح ، وسلحهم بالبنادق ، وأنزلهم فى قوارب فى الدورة على شط العرب . وقد بلغت أنباء هذه الحركة السرية بالقرب من « الفاو » يوم الثالث من سبتمبر مسـامع الانجليز حيث كانت ترسو السفينة لابوينج التى هرع قائدها الى الكويت ليبلغ الشيخ مبارك بما يجرى ، فوجده على علم بالأمر ، ومستعداً لمواجهة الغزو . وانتهت المحاولة بالفشل(٢٧) ، وطـرد يوسف الابراهيم من منطقة الزبير والبصرة ، فلجأ الى الأمير ابن الرشيد فى حائل ، بعد أن طردته السلطات العثمانية من العراق ، ومكث فى حائل الى أن توفى فى شهر يناير ١٩٠٦م .

أما الحادثة الثانية من قبل السلطات العثمانية فى البصرة والتى لا شك أن هزت الشيخ مبارك فى أوائل يناير ١٩٠٢م ، فقد تمثلت فى محاولة الأتراك الوصول الى مناطق أكثر استراتيجية وخاصة فى مدخل الخليج ، وذلك باحتلال جزيرة بوبيان والمراكز الحدودية مثل أم قصر وصفوان(٢٩) . ولقد تقاعست حكموة الهند فى حسـم الأمر بطريقة عسكرية ، ودخلت فى جدال بين موظيفها حول الجانب القانونى لتلك الأحداث . وقد تمثل ذلك فى طرح السؤال التالى : هل الحق فى جانب الأتراك أم الشيخ مبارك ؟ وما هو الحل الأمثل فى المستقبل لازالة هـذا العدوان التركي(٣٠) ؟

تلك الأوضاع الدولية العـامة والظروف الخاصـة بمنطقة الخليج ستكون من أسباب لجوء الشيخ مبارك الى التوسع فى تجارة السلاح . كيف حدث ذلك ؟

تعرضنا فى خلال البحث الى الأسباب التى أجبرت الشيخ مبارك الى قيامه بخرق اتفاقاته مع بريطانيا وذلك بسبب ظروفه الخارجية ، ومن ثم عول على استغلال تملكه لأسـطول كان يعتبر فى وقته أكبـر أسطول كان ينقل تجارة الخليج ومنطقة البحر الأحمر ، كان ينقل تجارة

المنطقة ، فشجع الشيخ مبـــارك بعض التجار على تجـــارة الســـلاح واستيرادها للكويت ومنطقة الخليج لدعم موقفه الداخلي ، فضلا عمـا ينجم من استمرار هذه التجارة من أرباح مادية ، لذلك عول على حماية التجار المتورطين بتلك التجارة فى حالة انكشافهم للسلطات البريطانية، وتروى كتب التاريخ الكويتية قصصا كثيرة معتبرة أن ما يقوم به الشيخ مبارك هو ذكاء وبطولة نورد منها بعض الأمثـــلة • فى عام ١٩٠٤م : كانت احدى السفن الكويتية العائدة الى محمد صـــــادق معرفى وكان ربانها يدعى عباس بن نحى قد شحنت كمية كبيرة من الأسلحة تعـــود لثلاثة من كبار تجار الأسلحة فى الكويت ، وفى أثناء عزمها على ترك مسقط صدر أمر من الحكومة البريطانية بمنع تجارة الأسلحة فانتشرت قوات بحرية بريطانية فى الخليج لمنع الســـفن التى تحمل الأسلحة • وعندما علم ربان تلك السفينة بالأمر عزم على الذهاب الى الكويت مهما كلفه الأمر • وكانت احدى الطرادات البريطانية تراقب سفينته وتنتظر خروجها من ميناء مسقط للاستيلاء على ما كان فيها من ســـلاح فانتهز ربان السفينة انشغاله ، فاطلق العنان لسفينته وغادر الميناء وما كادت السلطات البريطانية تعلم بأمرها حتى أرسلت طرادا يقتفى أثرها ويعود بها الى الميناء فأدركها الطراد فى عرض البحر وكان الوقت ليلا شديد الظلام فحاصرها فى أحد الجيوب البحرية ، ولما شـــعر ربان السفينة بالخطر المحدق بسفينته عمد الى حيلة لم تخطر ببال أحد ، فقد أشعل سراجا وشـده الى لوح كبير من الخشـــب وأنزله على سطح البحر ثم واصلت السفينة سيرها تحت جنح الظلام • أما الطراد البريطانى فظل فى مكانه يراقب السفينة التى لم تكن سوى خشبة عليها سراج • فلما أصبح الصباح تحقق للطراد أن الســـفينة قد خدعتهم فتعقبوها ، فلم يهتدوا لها على أثر فظنوا أنها لابد قد قصـــدت الكويت وستكون تحت قبضتهم متى شاءوا •

أما ربان السفينة فحال وصوله الكويت راجع محمد صادق ، فذهب الاثنان معا الى مقابلة الشيخ مبـــارك وأعلماه بما حصـــل وكان ذلك عند المساء •

فأصد الشيخ مبارك أمره الى أحـــد خدمه (الذى كانت وظيفته

مراقب شئون الميناء) ، كما أصدر أوامره الى مدير جمـــرك الكويت بالاسراع بتفريغ جميع حمولة تلك السفينة من السلاح ، وارســاله الى داره ، وأمر تجار الأسلحة الثلاثة بالذهاب الى دار حاج جراغ الحداد ، لكى لا يشعر أحد بمقدمهم ويخبر قائد الطـــراد الانجليزى ، ثم أمر بسحب تلك السفينة الى أعلا الشاطىء وأمر باطلائها بالزيت ليوقن من يراها أنها منذ مدة فى حالة صيانة واعمار ، جرى كل ذلك ليلا ، ولما أصبح الصبح قدم قائد الطـــراد ليخبر الشيخ مبـــارك بمهمته ، أنكر الشيخ مبارك علمه بدلك ، ورغب بأن يجـــرى تفتيشا من قبله للوقوف على أثر تلك السفينة . فجاب قائد الطـــراد جميع شواطىء مـــدينة الكويت ، فلم يقف على أثر لتلك السفينة فتعجب لهذا الأمر غايةالعجب ورجع من حيث أتى بدون أن يجد السفينة(٣١) .

لا يمكن انكار أن الشيخ مبـــارك كان له ضلع كبير فى عملية بيع السلاح وتصديره الى الخارج ومما ساعده على ذلك اتصـاله سرا بتجار السلاح الأجانب وخاصة الفرنسيين وعلى رأسهم المسيو جوجير الذى كان له نشاط واسع فى الخليج يمتد من مسقط والبحرين والى الكويت أيضا. فمنذ زيارة المسيو جوجير الى الكويت ، نزايدت بعدها حركة الاستيراد وكانت الشحنات تدخل على أنها ممتلكات خاصة للشيخ ، ففى الأسبوع الأول من عام ١٩٠٤م ، وصل الى الكويت ١٢ صـندوقا من الأسلحة ، وفى ١٨ من الشهر نفسه وصلت شحنة أخرى تحتـوى على ٢٩ صندوقا ووضعت جميعها فى مخازن الشيخ ، وفى نهـــاية اغسطس استوردت الكويت ٨٠٠ بندقية .

وفى عام ١٩٠٤م ، أكدت الاحصائيات أن عملية الاستيراد تسـير بمعدل ١٠٠٠ بندقية فى الشهر تقريبا ، وأن الشيخ يحصل على دخل سنوى قيمته ٥٠٠٠٠ جنيه استرلينى فى السنة .

وفى عام ١٩٠٤م ، طلب المدير العام للجمارك فى بوشهر منحه حق مصادرة جميع الأسلحة التى يجدها على ظهر السـفن فى الميـــاه الفارسية ، ومهما كانت وجهتهـــا ، وقد بذلت محـــاولة للاستيلاء على

أسلحة يملكها عرب متجهون من مسقط الىالكويت على سفينة انجليزية، الا أن المحاولة فشلت ، وهى السفينة التى يملكها محمد صادق معرفى سابق الذكر ٠

وفى شهر سبتمبر ١٩٠٤م ، استولت سفينة الجمارك الشراعية « المظفرى » على كمية من الأسلحة فى مدخل شط العرب ، فأثار هذا التصرف استياءا شديدا فى الكويت ٠

واستمر تدفق الأسلحة من مسقط الى الكويت ، ففى شهر فبراير ١٩٠٦م ، أنزلت السفينة الروسية « تريفر » ٢٥ صندوقا فى الميناء ، ثم وصلت الى نفس الميناء شحنة تتكون من ٣٠٠ بندقية بذخيرتها فى نفس الشهر ، كما أفادت التقارير وصول ٤٥٠٠ بندقية و ١٥٠٠ صندوق من الذخيرة الى الكويت بطريق البحر فى نفس التوقيت ٠

وفى مواجهة هذا التطور النشط لتجارة السلاح فى الكويت أثار الكابتن نوكس الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت ، وبعد استشارة السفير البريطانى فى اسطنبول المسألة مع الشيخ مبارك فى شهر أبريل ١٩٠٦م ، ولكن الشيخ أبدى علامات الاستياء وعدم الرضا ازاء ما وجهته اليه السلطات البريطانية من لوم ، وألمح الى أن هذا المسلك من جانبها لا يتمشى مع أهمية الصداقة السياسية القائمة بين الجانبين(٣٢) ٠

نستنتج من ذلك أن حكومة الهند قد تساهلت بصفة خاصة فى تصدير الأسلحة الى الكويت ـ كما ذكرنا من قبل ـ حتى يستخدمها الشيخ مبارك ضد أعدائه ، ونتج عن هذا التساهل تحول الكويت الى مركز لتجارة السلاح ٠ ومن الانصاف أن نذكر بأن هدف الشيخ مبارك من الاستمرار فى تجارة السلاح يكمن فى حماية امارته من الأخطار المحدقة بها فى الداخل والخارج ولبيان أن هذه الأسلحة كانت توزع من قبل السلطات البريطانية على رجال القبائل ، وتحرضهم على استخدامها فى مناوءة السلطات العثمانية(٣٣) ٠

ولسنا فى حاجة الى القول بأن هذه الأحداث المتعاقبة المفعمة

بالخطر ، كان لابد أن تدفع الشيخ مبارك الى السعى للتزود بالسلاح ، والتحايل على كل الالتزامات التى ارتبطت بتجارته خلال تلك المرحلة ، بل اننا لنلمس أيضا فى هـــذه الفترة ـ كما ســبق أن أشرنا ـ تغاضى السلطات البريطانية عن نشاط الشيخ مبارك فى هذا المجال ، عندما كانت المصالح البريطانية تتطلب هذا التغاضى ، وليس من شك أيضا فى أن هزيمة الصريف كان لها أثر بالغ العمق على الشيخ مبارك ، أدرك معه أن القوة والسلاح هما وسيلته الأولى والأساســية لتدعيم مركزه ، وتحقيق ما يصبو اليه من أهداف • وان كانت للعوامل والأخطار الداخلية أثرها على تحديد سياسات الشيخ مبارك ، فلقد كان للأوضاع الخارجية أيضا دور لا يقل أهمية وشأنا كما سبق وأسلفنا القول •

خلاصة القول أن الشيخ مبارك لم يكن تاجر سلاح بالمعنى الضيق والتقليدى ، وإنما كان مؤسس دولة ، وكان تأسيســها فى توقيت بالغ الدقة والخطر ، ومحفــوف بالصراعات والصــدامات على الصــعيدين الداخلى والخارجى ، ومن ثم أخذ يشق طريقه ـ كقائد فذ ـ بين هذه الأعاصير المتلاطمة ليخرج فى خاتمة المطاف محافظا على استقلاله مهما شاب هذا الاستقلال من قيود أملتها طبيعة العصر وتوازن القوى محليا وعربيا وعالميا •

أولا : الهوامش :

١ - **جمال زكريا قاسم :**

الخليج العربى ، دراسة لتاريخ الامارات العربية (١٨٤٠-١٩١٤م) ص : ٢٩٥.

٢ - **لوريمـــر :**

دليل الخليج ، القسم التاريخى ، الجزء السادس ، ص : ٢٩٥ ، وكذلك : أرنولد ويلسن : الخليج العربى ، ص : ٣٠ - ٤٣١ .

٣ - **أرنولد ويلســن :**

الخليج العربى ، ص : ٤٣١ .

٤ - المصدر السابق .

٥ - **عبد العزيز المنصور :**

التطور السياسى لقطر ، (١٨٦٩ - ١٩١٦ م) ص : ٧٠ .

يذكر ويلسون : بلغت التجارة فى بوشهر حوالى ١٨٩٧ ، أبعادا مكنت استيراد أسلحة وذخائر قيمتها مائة ألف جنيه استرلينى ، وذعرت الحكومة الفارسية ، فقامت آنذاك باتخـــاذ الخطـــوات الفعـــالة لفـــرض المنع ، ودخلـــت فى اتفاقية مع حكومتى بريطانيا ومسقط ، حيث قفزت التجارة فى الوقت ذاته الى مالا يقل عن ١١ر٥٠٠ قطعة سلاح أنزلت البر ما بين ١٨٩٠ - ١٨٩٢م ، لمنعها ومحاربتها .

راجع أرنولد ويلسون : ص : ٤٣٢ .

٦ - **عبد العزيز عبد الغنى ابراهيم :** بريطانيا وامارات الساحل العمانى ، ص٤٣٢.

* انضم ميناء جوادر الى مسقط منذ عام ١٧٩٣ عندما حصل عليه سلطان بن أحمد ، سلطان مسقط ، وظل تابعا لسلطنة مسقط حتى عام ١٩٥٨ حين تنازل عنه السيد سعيد بن تيمور لباكستان مقابل ثلاثة ملايين من الجنيهات علاجا لأزمته المالية .

٧ - **لوريمـــر :**

دليل الخليج ، القسم التاريخى ، الجزء السادس ، ص : ٢٩٥ .

٨ - المصدر السابق ، ص : ٣٥٨٧ .

٩ - راجع ويلسون : ص : ٤٣٢ .

١٠ ـ راجع لوريمر : جـ٦ ، ص : ٣٥٨٨ ٠

١١ ـ المصدر السابق ، جـ٦ ، ص : ٣٥٩ ٠

١٢ ـ المصدر السابق : جـ٦ ، ص : ٣٥٩٠ ٠

١٣ ـ المصدر السابق ، جـ٦ ، ص : ١٣٩١ ٠

١٤ ـ المصدر السابق : جـ٦ ، ص ٣٥٩٣ ـ ٣٥٩٤ ٠

١٥ ـ المصدر السابق : ص : ٣٥٩٥ ٠

١٦ ـ المصدر السابق : ص : ٣٥٩٦ ٠

١٧ ـ **عبد العزيز المنصور :**

التطور السياسى لقطر ، ص :

١٨ ـ I.O.R. :L/Pas/10/114. Arms Trafic.

١٩ ـ **لوريمـــر :**

دليل الخليج ، القسم التاريخى ، الجزء السادس ، ص : ٣٥٦ ـ ٣٥٩٧ ٠

٢٠ ـ المصدر السابق : ص ٣٦٠٦ ٠

* يوسف الابراهيم من بيت رفيع بالكويت ، وله مصاهرة مع أسرة آل الصباح ، وكان هذا البيت فى ذلك الزمن أثرى بيت فى الكويت ، وقد حصل ليوسف من العز والاقبال ما لم ينله قبله أحد منذ تأسست الكويت ٠ راجع يوسف القناعى صفحات من تاريخ الكويت ، ص : ٢٣ ٠

٢١ ـ **فتوح الخترش :**

تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية ، ص : ٦٣ ـ ٦٥ ، وأيضا : **عبد العزيز الرشيد :** تاريخ الكويت ، ص : ١٦٢ ـ ١٦٣ ٠

٢٣ ـ BUSCH. : Britain and the Persian Gulf. 1894-1914, pp. 195.

٢٤ ـ **جـــون فيلبى :**

تاريخ نجد ، ص : ، وأيضا : حافظ وهبة : خمسون عاما فى جزيرة العرب ص : ٢٧ ٠

٢٥ ـ **ديكســـون :**

الكويت وجاراتها : ص : ١٤٠ ـ ١٤١ ٠

٢٦ ـ **عبد العزيز الرشيد :** ص : ١٨٠ ٠

٢٧ ـ **فتوح الخترش : ص : ٤٩ ٠**

٢٨ ـ **لوريمر : ج ١ ، ص : ١٠٤٤ ٠**

(٩٢) فتوح الخترش : ص : ٦٨ ٠

٣٠ ـ BUSCH. B.C : Britain and the Persian Gulf., pp. 215.

٣١ ـ **حسين الشيخ خزعل :**

* يذكر بوش « أن مبارك اقتنع بعد هذه الحادثة بأن بريطانيا هى مصدر كل متاعبه ، وأصر على أن يتابع مطالبه حول الجزر والمراكز الحدودية ٠

راجع : بوش : مرجع رقم (٣٠) ٠

تاريخ الكويت السياسى ، ج ٢ ، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨ ٠

٣٢ ـ **لوريمر :** ج ٦ ، ص : ٣٦٠٧ ٠

٣٣ ـ لوريمر : ج ٦ ، ص : ٣٦٢١ ٠

ثانيا : أهم المراجـــع

أولا : المصادر والمراجع العربية :

١ ـ **أرنولد ويلســن :**
الخليج العربى ، الناشر : مكتبة الأمل : الكويت ٠

٢ ـ **حسين خلف الشيخ خزعل :**
تاريخ الكويت السياسى (خمسة أجزاء) دار مكتبة الهلال ٠

٣ ـ **حافظ وهبة :**
خمسون عاما فى جزيرة العرب ٠

٤ ـ **جون فيلبى :**
تاريخ نجد : منشورات المكتبة الأهلية ، بيروت ، لبنان ٠

٥ ـ **جمال زكريا قاسم :**
الخليج العربى (دراسة لتاريخ الامـــارات العربية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤) مطبعة جامعة عين شمس : ١٩٦٦م ٠

٦ ـ **ديكســون ، هـ٠ر٠ب٠ :**
الكويت وجاراتها ، الطبعة الأولى : ١٩٦٤م ٠

٧ ـ **عبد العزيز الرشـــيد :**
تاريخ الكويت ـ منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت : ١٩٧٨م٠

٨ ـ **عبد العزيز عبد الغنى ابراهيم :**
بريطانيا وامارات الساحل العمانى ـ مطبعة الارشـــاد ـ بغـداد ١٩٧٨م ٠

٩ ـ **عبد العزيز المنصـور :**
التطور السياسى لقطر ، (١٨٦٨ ـ ١٩١٦) الناشر : دار ذات السلاسل ٠

١٠ ـ **فتوح الخـــترش :**
التاريخ السياسى للكويت فى عهد الشيخ مبارك (دراسة وثائقية مقارنة بالمؤرخين المحليين) ، منشورات دار ذات السلاسل ٠ الكويت ـ الطبعة الثانية : ١٩٩٠م ٠

١١ ـ فتـــوح الختـــرش :
تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية ،(١٨٩٠ـ١٩٢١)٠
منشورات دار ذات السلاسل ـ الطبعة الأولى ١٩٧٤ م ٠

١٢ ـ ج٠ج٠ لوريمر :
دليل الخليج الجزء الأول والسادس ـ ترجمة : مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر ٠

ثانيا : وثائق أجنبية منشورة :

* India Office Records, (I.O.R.) : L/PKS/10/113 - Arms Traffic.

ثالثا : الكتب الأجنبية :

* B.C. BUSCH : Britain and the Persian Gulf. 1894 - 1914. University of California Press. Berkeley Los Angeles, 1967.

باب عـــرض الكتب

خصصنا هذا الباب لعرض بعض الكتب التاريخية الحديثة ، ذات الطابع العلمى البحت والمنهج التاريخى الســـليم • والهدف من هــذا العرض تعريف الباحثين ـ لا سيما أفراد أسرة المؤرخين العرب ـ بهذه الكتب ومؤلفيها ، حيث أن تيار الاعلام فى وطننا العربى لا يعطى ـ بكل أسف ـ الكتب والمؤلفات التاريخية الحديثة الاهتمام الكافى ، اللهم الا على الصعيد المحلى •

والتعريف بالكتاب لابد وأن يصـــحبه التعـريف بصاحبه ، حتى ولو كان المؤلف أشهر من أن يعرف به • فلا بد من الاشارة بايجاز الى نشاط المؤلف وعمله وبلده ، والى مؤلفاته السابقة وأهميتها فى حقـــل الدراســات التاريخية ••• وذلك لتحقيق قـــدر من الترابط الفـــكرى والروحى بين القارىء والمؤلف ، والاحاطة بالظروف التى يعمل فيها المؤلف ، والامكانات المتـاحة له ، والتى فى ضـــوئها وضع مؤلفه أو مؤلفـــاته •

★ ★ ★

وفى ضـــوء هـــــذه الاعتبارات شرعنا فى التنقيب عن المؤلفات التاريخية ذات الطابع العلمى البحت والتى صدرت فى الفترة الأخيرة لتعالج موضوعات جديدة • ولا نجامل اذا قلنا ان أول ما شد انتباهنا فى هذا المضمار كانت مؤلفات « الحاكم المؤرخ » سمو الدكتور سلطان ابن محمد القاسمى حاكم الشـــارقة والحائز على درجة الدكتوراه فى التاريخ من احدى أعرق الجامعات فى انجلترا • واسترعى نظرنا أن الدكتور سلطان يعمل في صمت ، بعيدا عن أضواء الدعاية والاعلان ، وأنه فى السنوات الأخيرة أنتج عدة مؤلفات تاريخية ثمينة تجعل منه علما من أعلام الدراسات التاريخية في عالمنا العـــربى ، وتتصف كلها بجدة الموضوع وسلامة المنهج وعمق الفكر وسلاسة الاسلوب •

وثمة عامل مشترك فى مؤلفات الدكتور سلطان بن محمد القاسمى ، هو أنها ترتبط جميعا بتاريخ الخليج ، مما جعـــل منه أحـــد الثقات المتخصصين فى تاريخ ذلك الاقليم ، الذى نشأ فيه وترعرع بين جنباته ، فأخلص له ولأهله اخلاصا جعله يكرس له جهده وفكره ووقته ٠

ثم ان الجديد فى مؤلفات الدكتور سلطان بن محمد القاسمى هو أنه بحكم امكاناته استطاع جمع عدد كبير من الوثائق التاريخية الخاصة بتاريخ الخليج ، والمحفوظة فى دور الارشيف العالميـــة غربا وشرقا ؛ وعكف على دراستها وتحليلها واستخراج الحقائق التاريخية منها ، وهو مالم يتوافر لكثيرين غيره من الباحثين فى تاريخ ذلك الاقليم ٠ وهو فى أحكامه يقف موقفا عـــادلا غير متحيز ، لا يســـتهدف الا الحقيقة التأريخية ، فيرد على الدعـــاية الكاذبة التى روجها الاستعمار لتبرير سياسته الاستغلالية فى اقليم الخليج ، ويفند أساليب تلك الدعاية على أسس علمية ، معتمدا على الوثائق والحجج التاريخية متجنبا اســـلوب التطرف أو التحيز ، وبذلك أتت مؤلفاته نبعا عذبا ينهل منه الباحثون فى تلك الحلقة الهامة من حلقات التاريخ ٠

وسنكتفى فى هذا العرض بالتركيز على آخر كتابين انتجهما سمو الشيخ الدكتور محمد بن سلطان القاسمى ، مع عدم اغفال الاشارة الى بعض مؤلفاته الأخرى التى سبقت فى الصدور :

★ ★ ★

اسم الكتاب : العلاقة العمانية الفرنسية (١٧١٥ ـ ١٩٠٥)
تاريخ صدور الكتاب : ١٩٩٣
الناشر : دار الغرير للطباعة والنشر ٠

تلقى هذه الدراسة أضواء جديدة على العلاقات العمانية الفرنسية فى فترة من أشد فترات التاريخ فى الخليج والمحيط الهندى حساسية ٠ ومن منطلق تاريخى سليم ، ربط المؤلف ـ الدكتور سلطان بن محمـــد القاسمى ، بين العلاقات العمانية الفرنسية فى ذلك الدور من ناحية ،

ومنا كان يجرى عندئذ من سباق بين انجلترا وفرنسا وتنافس سياسى خطير بين هاتين الدولتين من ناحية أخرى • وهكذا أخذ المؤلف يتتبع فى منهج علمى متين وفكر هادىء متزن تطور الصراع بين انجلترا وفرنسا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، موجها نظر القارىء الى صدى هذا الصراع فى اقليم الخليج بوجه خاص • وطوال تتبع الباحث لمسيرة الأحداث فى تلك الفترة نراه يحرص على أن ينظر باحدى عينيه الى تطور المواقف بين انجلترا وفرنسا فى اقليم الخليج ، وينظر بالعين الأخرى الى موقف أهل عمان والخليج من هاتين القوتين الدخيلتين على المنطقة وأهلها • وثمه حقيقة عنى الباحث بالكشف عنها هى أن العلاقات العمانية الفرنسية لم تتسم فى مجملها بالانسجام والود ، وانما تعرضت لهزات واضحة على مدى قرنين من الزمان •

واستنادا الى الأدلة والوثائق المعاصرة التى عنى بدراستها واستخلاص الحقائق منها ، تصدى الباحث فى شجاعة المؤرخ المدقق لآراء بعض الكتاب والمؤرخين الذين خاضوا فى هذا الموضوع مغلبين عواطفهم وميولهم دون الرجوع الى الوثائق التاريخية المعاصرة ، فناقش هذه الآراء بامانة وشجاعة ، وفند بعضها وأثبت خطأها ، وكشف عن سياسة المبعوثين الفرنسيين الى عمان ، وما اتسمت به هذه السياسة من نوايا واغراض مستترة • وهكذا حتى كانت سنة ١٨١٧ عندما دخلت العلاقات العمانية الفرنسية مرحلة جديدة اتصفت بالتعاون وحسن النوايا •

هذا ، وقد راعى المؤلف الترتيب الموضوعى ، واحترام الحاسة الزمنية فى كتابة التاريخ ، فقسم كتابه الى عشرة فصول ، عدا المقدمة وقائمة المصادر والمراجع ثم ثبت الهوامش والكشاف العام • واختص كل فصل من فصول الكتاب بمحور محدد تدور حوله نقاط البحث ؛ الأمر الذى أضفى على الكتاب بأكمله طابع الوضوح والسلاسة ، بعيدا عن التكلف والتعقيد والاستطراد ، وهى الأمراض التى تشكو منها بعض الكتابات التاريخية •

والكتاب فى حد ذاته مرجع علمى لمن ينشد الوقوف على خبايا

تلك الصفحة المثيرة فى تاريخ الخليج ، فضلا عن سياسة فرنسا فى الشرق طوال قرنين حافلين بالاحداث والتطورات .

★ ★ ★

اسم الكتاب : الوثائق العربية العمانية فى مراكز الأرشيف الفرنسية

تاريخ صدور الكتاب : ١٩٩٣

هذا هو الكتاب الثانى الذى أصدره سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمى فى نفس العام الذى شهد صدور كتابه السابق وكما يبدو، يرتبط الكتابان بعضهما ببعض ارتباطا قويا داخل اطار وحدة الموضوع، اذ يضم الكتاب الثانى عددا من الوثائق العربية التى تلقى أضواء على حقيقة العلاقات العمانية الفرنسية . ولم يكن الوصول الى هذه الوثائق بالأمر السهل ؛ وانما تطلب من المؤلف الكثير من الجهد والعناء والبحث والتنقيب فى أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية ، وفى مكتبة البلدية بمدينة كان فى فرنسا ، ثم فى جزيرة ريو نيون ... وغيرها واستعان المؤلف بهذه الوثائق فى بحوثه ومؤلفاته ، غير أنه رأى أن ينشرها محققه علميا لتكون تحت بصر الباحثين فى كل زمان ومكان ، وهنا تبدو سماحة العلماء وكريم فيضهم .

يقول المؤلف فى مقدمة كتابه :

(بعد الانتهاء من كتابة كتابى (العلاقة العمانية الفرنسية) ، وجدت فى حوزتى مجموعة من الوثائق العربية والفارسية الخاصة بالعلاقة العمانية الفرنسية ، والتى جمعتها من مراكز الأرشيف الفرنسية ؛ عز على ايداعها أدراج مكتبى دون الاستفادة الكاملة بما تحتويه تلك الوثائق من معلومات قيمة تمثل العلاقة العمانية الفرنسية خير تمثيل ، حيث تبرز كثيرا من التفاصيل الدقيقة ، والتى لا مجال لسردها فى كتابى (العلاقة العمانية الفرنسية) . فاخترت من بينها بعض الوثائق العربية الخاصة بالموضوعات الهامة فى تلك العلاقة ، وقمت بترتيبها حسب التواريخ والأحداث ، وأضفت اليها معلومات تاريخية حول كل وثيقة ، وقمت بتفسير ما اشتبه فيها من كلمات ...) .

وبهذه الفقرة كفانا المؤلف مؤونة الافاضة فى الـــكلام عن موضوع الكتاب وأهدافه ومنهجه ٠

ومرة أخرى نؤكد أن الوثائق مصدر من أخطر المصادر التى تعتمد عليها الكتابة التاريخية ٠ والرواية التاريخية بدون الوثائق والأسانيد التى تدعمها وتثبت صحتها تحتمل التغيير والتديل ، والزيادة والنقصان ، على مر العصور والأجيال ٠ ولكن الوثيقة هى الشاهد على صحة الرواية أو عدم صحتها ، وخاصة اذا كانت مزوده بشـــهادة الشهود وتوقيعات الحضــور ٠

والعمل فى مجال الوثائق ليس سهلا ، لأن قـــراءة كل كلمة مع تعدد الخطوط وتباين رسم الحروف ، وتفســـير كل عبارة مع اختلاف معانى الكلمة الواحدة أحيانا من عصر الى آخر ٠٠٠ كل هذا يجعل من دراسة الوثيقة مهمة قاسية صعبة ٠ هذا الى أن الوثيقة تدون بأسـلوب عصرها ، ولكل عصر تعبيراته التى قـــد تغاير ما كانت عليه فى عصر سابق أو ما آلت اليه فى عصر لاحق ٠

وفى هذا الكتاب واجـــه الدكتور سلطان بن محمد القاسمى كافة هذه الصعاب ؛ وأظهر الكثير من الدقة والصبر والمثابرة ، مما يشهد له بسعة الأفق وغزارة الحصيلة التاريخية ٠ ولعل فيما ذكـره الباحث فى مقدمة كتابه من أنه قام بترتيب الوثائق التى نشرها « حسب التواريخ والأحداث » ما يدل على تمتعه بحاســـة تاريخية مرهفة ، لأن التاريخ يعتمد على التسلسل الزمنى ، وحوادثه متلاحقة مترابطة ، مما يجعل الطريق ممهدا مستقيما أمام الباحثين ٠

وهكذا لم ينشر المؤلف وثائقه متراكمة ، متداخلة ، أو متشابكة مع بعضها البعض ، وانما قسمها موضوعيا وزمنيا الى تسع مجموعات ٠ وقد حرص ـ امعانا منه فى الدقة ـ على نشر الصورة الأصلية لكل وثيقة ، ومعها ما تتطلبه من شروح وتفسيرات علمية ولغوية٠وربما ورد فى نص الوثيقة خطأ هجائى ، وعندئذ كان المؤلف يتركه كما هو حفاظا على

(مجلة المؤرخ العربى)

روح الوثيقة وطابعها وأصلها، ويكتفى بالاشارة الى ذلك الخطأ وتصويبه فى ذيل الصفحة • وهذا هو المنهج السليم فى نشر الوثائق • ان الوثيقة ينبغى أن تظل شاهدا يعبر عن روح العصر وفكره وأسلوب الكاتب ومستواه •

وبنشر هذه المجموعة من الوثائق العربية ، فتح الدكتور سلطان بن محمد القاسمى الباب أمام الباحثين المهتمين بتاريخ الخليج لمزيد من البحث والدراسة ، بحيث أصبح تاريخ الخليج لا يستقى أساسا من الوثائق الأوربية وحدها بل أيضا من الوثائق العربية التى لم يعن بالرجوع اليها معظم الباحثين الغربيين •

★ ★ ★

واذا كنا قد اقتصرنا فى عرضنا هذا على الكتابين السابقين فقط من مؤلفات الدكتور سلطان بن محمد القاسمى ، فليس معنى هذا أن انتاجه فى حقل الدراسات التاريخية يقف عند هذا الحد • لقد عشق الرجل دراسة التاريخ ، وكرس له جزءا كبيرا من وقته وفكره ووجدانه • واذا كناقد اخترنا هذين الكتابين من مؤلفاته التاريخية العديدة فذلك لأنهما آخر ما توصلنا اليه فى نفس العام الذى كنا نعد فيه لاصدار العدد الثانى من مجلة المؤرخ العربى • وعندما طلبنا منه اهداء مكتبة « المؤرخ العربى » مجموعة كاملة من مؤلفاته ، لم يضن علينا ـ وهو الرجل الكريم الخلق الواسع الأفق ـ فبعث الينا بمجموعة كاملة تحتل مكانها الآن كنواة لمكتبة اتحاد المؤرخين العرب • ومن بين هذه الكتب نكتفى بمجرد الاشارة السريعة الى المؤلفات الآتية التى تحمل اسم الدكتور سلطان بن محمد القاسمى : ـ

ـــ الاحتلال البريطانى لعدن

سفر جليل ، صدرت منه الطبعة الثانية عن مؤسسة البيان بدبى سنة ١٩٩٢ • يوضح بالوثائق أساليب السياسة البريطانية فى تنفيذ مخططاتها الاستعمارية الخاصة باحتلال عدن • ويكشف بالأدلة التاريخية

النقاب عن ألاعيب الاستعمار البريطانى تحت ستار عدد من الاتفاقيات غير المتكافئة والتى تتسم بما عرف عن الاستعمار من خداع ومراوغة .

— تقسيم الامبراطورية العمانية (١٨٥٦ - ١٨٦٢)

دراسة تاريخية ثمينة ، تقع فى نحو أربعمائة صفحة ، صدرت عن مؤسسة البيان فى دبى سنة ١٩٨٩ ، تلقى أضواء على تاريخ شرق افريقية فى حلقة هامة من أكثر حلقات تاريخ القرن التاسع عشر نشاطا وازدحاما بالاحداث . وفى ضوء الوثائق المعاصرة كشف الدكتور سلطان بن محمد القاسمى النقاب عن سياسة شركة الهنـــد الشرقية ودورها الخطير فى تثبيت أقدام الاستعمار وتوسيع دائرة نشاطه .

— The Myth of Arab Piracy in the Gulf, (Second Edition, Routledge, 1988).

فى هذا الكتاب أوضح الدكتور سلطان بن محمد القاسمى عـــدم صدق ادعاء بريطانيا بأنها قدمت الى اقليم الخليج ، وبسطت سيطرتها عليه فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر لتحقيق هـــدف انسانى كبير ، هو القضاء على القرصنة العربية فى الخليج . وبالوثائق الرسمية ، أثبت المؤلف كذب هذه الأسطورة ، وأن التخطيط لسيطرة بريطانيا على الخليج كان من وضـع شركة الهنـــد الشرقية التى حثت الحكومة البريطانية على اتخاذ هـــذه الخطوة لأســـباب اقتصـادية استغلالية بحتة .

وتنبع أهمية هذا الكتاب من أن المؤلف اعتمد فيه على وثائق دور الارشيف فى بمباى بالهند . وكانت هذه المدينة مقر حكومة شركة الهند الشرقية ومركز نشـــاطها . ومن الثابت أن الدكتور سلطان بن محمـد القاسمى كان أول مؤرخ عربى اتخـــذ من وثائق بمباى ركيزة لالقـــاء الأضواء على دور شركة الهند الشرقية فى نشر ســـيطرة بريطانيا على الخليج .

وبعد ، فانه اذا كانت مجلة المؤرخ العربى ، وهى تفتتح فى عددها الثانى باب (عرض الكتب) قد اختارت أن تبدأ بعرض مؤلفات سمو الدكتور سلطان بن محمد القاسمى - حاكم الشارقة - ، فان هذا لم يأت اعتباطا ، وانما اعترافا بالقيمة العلمية لهذه المؤلفات أولا ، ثم بعد ذلك بدافع الاحساس بالفخر بأن يكون بين حكام الأمة العربية حاكم على مستوى الدكتور سلطان ، جمع بين وعى المؤرخ المحيط بالأبعاد الحقيقية لفنه ، والحاكم المخلص المتفانى فى خدمة شعبه وأمته .

رئيس التحرير

احـــــاطة

هيئة تحـرير مجلة (المؤرخ العـــربى) اذ تشـكر جميع الزملاء الذين أســـهموا فى تحرير هذا العدد ، ترجو أن تحيط كافة أعضـــاء اتحاد المؤرخين العرب علماً بأنها شرعت فعلا فى تلقى البحوث العلمية المقدمة للنشـر بالعـــدد الثالث الذى يصـــدر فى شـــهر مارس ١٩٩٥ بمشـيئة الله ٠

رجاء الالتزام بقواعد النشـر المنصوص عليها فى صدر هذه المجلة من حيث الـكم والكيف ، حفاظا على مكانة هـــذا الانجاز العلمى الذى أخذ يشق طريقه فى الأوساط العلمية ٠

ولمثل هذا فليعمل العاملون ٠